

## زيادة مساهمة السياحة إلى 15% من الناتج المحلي هدف الإمارات



«أبو ظبي: الخليج»

بحث منتدى «الابتكار والرقمنة في مجال السياحة» - الذي نظّمته وزارة الاقتصاد بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة - سبل تطوير القطاع السياحي في منطقة الشرق الأوسط، وناقش أطر التعاون وتبادل المعرفة واستشراف الاتجاهات المستقبلية لتعزيز مساهمة القطاع السياحي في نمو الاقتصاد إقليمياً وعالمياً من خلال حلول ومبادرات جديدة ومبتكرة.

وأكد الدكتور أحمد بالهول الفلاسي، وزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، رئيس مجلس الإمارات للسياحة، في كلمته خلال المنتدى الذي عقدت فعالياته في متحف المستقبل في دبي بحضور عدد من المسؤولين والخبراء وصناع القرار وممثلي القطاع الخاص في مجال السياحة، أن النموذج الإماراتي في تنمية قطاع السياحة وتعزيز مرونته في مواجهة التحديات، يمثل نهجاً جديداً ومتميزاً في بناء استراتيجيات سياحية ذات أثر تنموي مستدام، حيث تنطلق من أهمية السياحة في رؤية القيادة الرشيدة ومستهدفات الخمسين باعتباره رافداً أساسياً ومستداماً

للاقتصاد، وتقوم على تطوير مبادرات مبتكرة للارتقاء بالخدمات والمنتجات السياحية من خلال تعزيز دور التكنولوجيا والحلول الرقمية في القطاع.

وقال: «يشهد قطاع السياحة العالمي معدلات نمو متزايدة اليوم بعد زيادة وتيرة التعافي من آثار جائحة كوفيد-19 على نطاق دولي، وهذا يعطينا نظرة متفائلة لوضع أهداف طموحة للتنمية السياحية خلال المرحلة المقبلة، وهذا ما نهدف إلى تحقيقه اليوم من خلال هذا المنتدى حيث نتشارك الرؤى والأفكار لتحديد تصورات جديد لهذا القطاع الحيوي من خلال مقاربات تقوم على اتجاهات التكنولوجيا الحديثة والاقتصاد الرقمي، ولا سيما أن السياحة باتت تمثل اليوم أحد الروافد الاقتصادية المهمة لمختلف الاقتصادات العالمية»، مشيراً إلى أن قطاع السياحة والسفر ساهم في عام 2020 «بنحو 4.7 تريليون دولار من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ووفر 272 مليون فرصة عمل حول العالم

واستعرض أبرز الجهود التي اتخذتها دولة الإمارات خلال المرحلة الماضية في إطار استراتيجيتها الوطنية للتنمية السياحية، حيث طورت مبادرات مدروسة لتشجيع ريادة الأعمال في السياحة وجذب المشاريع السياحية المبتكرة القائمة على التكنولوجيا والأفكار الواعدة وتهيئة بيئة جاذبة للمواهب وتطوير المهارات والكفاءات في القطاع، فضلاً عن تحفيز مزيد من الاستثمارات النوعية في القطاع السياحي، مما جعل منها نموذجاً رائداً في سرعة نمو القطاع السياحي على مستوى المنطقة والعالم واستعادة تعافيه وأدائه الإيجابي بعد جائحة كوفيد-19

وأكد الفلاسي حرص دولة الإمارات على دعم الشراكات والجهود الدولية من أجل قطاع سياحي أكثر تطوراً واستدامةً من خلال تحفيز الابتكار والتحول الرقمي في أنشطة القطاع والاستثمار في دمج الحلول التقنية الجديدة القائمة على الذكاء الاصطناعي وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في الخدمات السياحية

واستعرض الفلاسي أبرز مؤشرات النمو السياحي التي حققتها دولة الإمارات بفضل تزايد جاذبيتها السياحية وتوفيرها لمنظومة متكاملة من الخدمات السياحية التي تلعب فيها التكنولوجيا والرقمنة دوراً محورياً، مشيراً إلى أن إجمالي إنفاق السياح الدوليين في الإمارات في عام 2020 بلغ نحو 48 مليار درهم، كما شهد القطاع في العام 2021 نمواً كبيراً في إيرادات الفنادق وأعداد السياح، بالإضافة كذلك إلى ما حققه معرض إكسبو من زيادة كبيرة في عدد الزائرين التي «تخطت حاجز الـ 20 مليون زيارة حتى اليوم

وبين أن دولة الإمارات تسعى إلى زيادة مساهمة القطاع السياحي في إجمالي الناتج المحلي لتصل نسبتها إلى 15% واستقطاب ما يصل إلى 40 مليون سائح إلى المنشآت الفندقية المنتشرة في دولة الإمارات بحلول عام 2030